مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . السبت 23 سبتمبر 2023

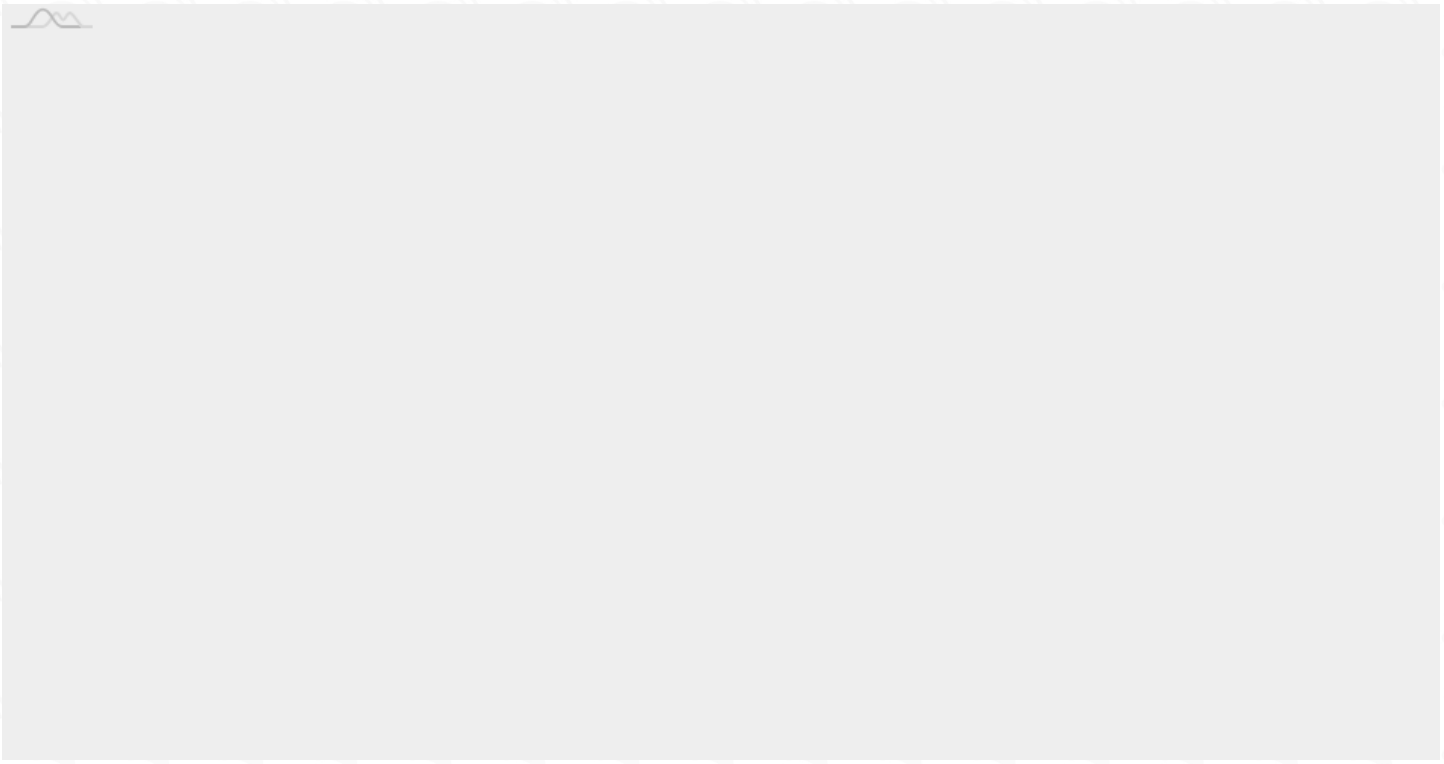

فرنسا 24: آلاف السودانيين لا يزالون عالقين على الحدود المصرية

(ترجمات . فرانس 24)

نشر موقع فرنسا 24 تقريرًا لوكالة الصحافة الفرنسية يسلط الضوء على أزمة العالقين السودانيين في وادي حلفا على الحدود المصرية السودانية في انتظار استخراج تأشيرات دخول إلى مصر منذ شهور.

ووفقًا لتقرير وكالة الأنباء الفرنسية، فإن الآلاف من السودانيين العالقين في بلدة وادي حلفا الحدودية لا يجدون أمامهم الكثير مما يمكنهم فعله سوى الانتظار.

لا يوجد شيء آخر يمكن القيام به في بلدة وادي حلفا الحدودية، حيث تقول جماعة دعم محلية إن ما يزيد عن 20 ألف نازح يعيشون في طي النسيان، غير قادرين على عبور الحدود الشمالية إلى مصر والهروب من الحرب التي استمرت خمسة أشهر بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

عالقون منذ أشهر

وتلفت الوكالة الفرنسية إلى أن من بين أكثر من خمسة ملايين ممن أجبروا على الفرار من ديارهم خلال الحرب، وفقًا للأمم المتحدة، عبر 323 ألف على الأقل إلى مصر.

لكن لم ينجح الجميع.

عارف الزبير، مهندس معماري، موجود في وادي حلفا منذ الشهر الأول من القتال.

وقال للوكالة في فصل دراسي تحول الى منزل مؤقت للنازحين «فقدت جواز سفري وكنت انتظر اصدار جواز جديد منذ منتصف مايو».

عندما اندلعت الحرب في أبريل، كان الرجال دون سن 50 فقط بحاجة إلى التقدم بطلب للحصول على تأشيرات لدخول مصر - مما سمح للكثيرين بالفرار في الأسابيع الأولى من الصراع.

لكن في يونيو، شددت القاهرة قواعد التأشيرات لتشمل الأطفال والنساء وكبار السن، مما أدى إلى إبطاء تدفق اللاجئين عبر الحدود وأبقى الكثيرين عالقين في وادي حلفا.

تأخر التأشيرات

ونقلت الوكالة عن أحد العالقين إن العالقين «بحاجة إلى الغذاء والدواء والمأوى والرعاية الصحية، فضلًا عن المشكلة المركزية المتمثلة في أنهم بحاجة إلى إصدار تأشيراتهم وتجديد جوازات سفرهم».

وبحسب هيومن رايتس ووتش، «دون ضمان المعالجة السريعة للتأشيرات»، فإن قانون التأشيرات المشددة في مصر «ينتهك المعايير الدولية من خلال خلق تأخيرات غير معقولة ومهددة للحياة في معالجة طالبي اللجوء».

وقال مسؤولون مصريون في ذلك الوقت إنهم شددوا إجراءات التأشيرة لوقف «الأنشطة غير القانونية للأفراد والجماعات على الجانب السوداني من الحدود، الذين زوروا تأشيرات الدخول» من أجل الربح.

في أغسطس، أفادت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن مئات الشاحنات التجارية التي تحمل المواد الغذائية ومنتجات النظافة عالقة على الحدود في انتظار العبور إلى السودان، مما تسبب في «تأخير وصول السلع الأساسية إلى وادي حلفا» وأجزاء أخرى من السودان.

جيروزاليم بوست: مصر هي من تحتاج إلى الغاز الطبيعي الإسرائيلي - رأي

(إقليمي ودولي . جيروزاليم بوست)

من عام 2008 حتى الاضطرابات السياسية في مصر بعد الربيع العربي 2011، وفر خط الأنابيب حوالي نصف احتياجات إسرائيل من الغاز الطبيعي.

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست مقال رأي للكاتب نيفيل تيلر ناقش فيه التغير الذي شهده مشهد الطاقة في شرق المتوسط وتبدل الأدوار . بين المصدرين والمستوردين

وقال الكاتب إن صفقة الغاز المصرية الإسرائيلية في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين انقلبت رأسًا على عقب.

ولفت الكاتب إلى أن بنية الغاز التحتية كانت مصممة في الأصل باعتبارها وسيلة لتزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي عندما لم يكن لديها إمدادات محلية خاصة بها، وقد تبدل ذلك الحال إلى العكس.

في 23 أغسطس، أعلنت إسرائيل أنها وافقت على زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي إلى مصر بنحو 70%، والتي تواجه زيادة الطلب وانخفاض الإنتاج من مواردها الخاصة.

استيراد الغاز في التسعينات

ولفت الكاتب إلى أن إسرائيل وعندما اضطرت في أواخر التسعينيات إلى استيراد جميع احتياجاتها من الوقود الأحفوري، قررت الحكومة تشجيع استخدام الغاز الطبيعي. ويكمن عدد من الأسباب وراء القرار منها التكلفة والأثر البيئي.

تحولت إسرائيل إلى مصر، وتوصلت إلى اتفاق، تزود مصر بموجبه إسرائيل بالغاز الطبيعي، أولًا في شكل غاز طبيعي مسال، ولكن لاحقًا من خلال خط أنابيب العريش - عسقلان الذي يمتد مباشرة من مصر إلى إسرائيل.

من عام 2008 حتى الاضطرابات السياسية في مصر بعد الربيع العربي 2011، وفر خط الأنابيب حوالي نصف احتياجات إسرائيل من الغاز الطبيعي. وتميز العامان التاليان باضطرابات سياسية في مصر، وتعرض خط الأنابيب في سيناء للتخريب غير ذي مرة.

وما إن جرى إصلاح الضرر واستئناف الإمدادات إلى إسرائيل - وبالمناسبة، إلى الأردن، الذي كانت مصر تزودها أيضًا بالغاز الطبيعي - حتى أدى انفجار آخر إلى توقف خط الأنابيب عن العمل. وبعد ما لا يقل عن 14 حادثة من هذا القبيل، أغلق خط الأنابيب.

تحول مصر من مصدر إلى مستورد

وبعد بضع سنوات، ووفق ما يشير الكاتب، كانت مصر في خضم أزمة طاقة. وأدى ارتفاع الطلب وانخفاض إنتاج الغاز والنفط إلى تحويل البلاد من مصدر إلى مستورد. ت

ومهدت صفقات بين شركات مصرية وإسرائيلية في عام 2018 الطريق لإعادة فتح خط أنابيب العريش وعسقلان، ولكن مع عكس التدفق حتى تتمكن إسرائيل من تزويد مصر بالغاز الطبيعي الذي كانت القاهرة في أمس الحاجة إليه. واعتبارًا من عام 2020، نقلت إسرائيل الغاز من حقلي لياثان وتمار الإسرائيليين، الواقعين قبالة الساحل الشمالي الإسرائيلي، عبر خط الأنابيب من عسقلان إلى العريش في مصر.

وربما تكون أزمة الطاقة في مصر قد هدأت، لكنها كانت بعيدة عن الحل الشامل. بحلول يونيو من هذا العام، كانت البلاد تعاني من انقطاع حاد في التيار الكهربائي. وتأثرت لأول مرة أضواء الشوارع وبعض الخدمات العامة.

بعد ذلك، عندما بدأت درجات الحرارة في الارتفاع فرضت مصر قطع التيار الكهربائي، لمدة ست ساعات تقريبًا في بعض المناطق. وفقًا للمسؤولين، نتج انقطاع التيار الكهربائي عن ضغط استثنائي على شبكة الطاقة بسبب ارتفاع الطلب على الكهرباء. وبحلول منتصف يوليو، كانت شركة الكهرباء المصرية تدعو الناس إلى تجنب استخدام المصاعد، خشية أن يعلقوا فيها بسبب انقطاع التيار الكهربائي.

ورغم أن مصر كانت تواجه طلبًا متزايدًا على الغاز من سكانها البالغ عددهم 105 ملايين نسمة، إلا أنها شهدت انخفاضًا في إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 9% على أساس سنوي بين يناير ومايو 2023، وبنسبة 12% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021.

زيادة صادرات الغاز الإسرائيلية

في ظل هذه الخلفية، أعلنت إسرائيل بطلب من مصر زيادة مبيعاتها من الغاز الطبيعي إلى مصر. وقد يكون أحد عوامل إتمام الصفقة هو الانتخابات الرئاسية في مصر، المقرر إجراؤها في فبراير 2024. ومن المؤكد أن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، يفضل مواجهة الناخبين من دون وجود أزمة في إمدادات الطاقة.

وفي تفسيره للاتفاقية المصرية الإسرائيلية الجديدة، قال وزير الطاقة الإسرائيلي كاتس، إن صادرات الغاز إلى مصر، التي تبلغ حاليًا حوالي 5 مليارات متر مكعب سنويًا، ستزيد بمقدار 3.5 مليار متر مكعب سنويًا على مدار 11 عامًا. كما تعتزم إسرائيل توسيع الإنتاج من حقل تمار بنسبة 60% اعتبارًا من عام 2026.

وقال كاتس «هذه الخطوة ستزيد إيرادات الدولة وتعزز العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ومصر». ولم تُعجب تلك الاتفاقية بعض الشخصيات العامة في إسرائيل؛ فقد حذرت بعض جماعات المناصرة العامة من أن إسرائيل قد تعاني من نقص الغاز مع ارتفاع الطلب المحلي، وأثارت احتمالية حدوث أضرار بيئية من النشاط البحري المتزايد.

المونيتور: نتنياهو يقول إنه لا ينبغي السماح للفلسطينيين بالاعتراض على الصفقة السعودية

(ترجمات . المونيتور)

أبرز موقع المونيتور تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام قادة العالم خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بشأن التطبيع مع السعودية.

ونقل الموقع الأمريكي عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الجمعة، إنه يعتقد أنه يمكن التوصل إلى اتفاق سلام مع المملكة العربية السعودية قريبًا، لكنه أشار إلى أن التطبيع لا ينبغي أن يتوقف على حل الصراع الإسرائيلي مع الفلسطينيين.

فرضية خاطئة

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي «يجب ألا نسمح للفلسطينيين بالاعتراض على علاقات إسرائيل مع الدول العربية»، وفقًا للموقع.

وأكد نتنياهو أن الشرق الأوسط كان لسنوات عديدة رهينة ما أسماه «فكرة خاطئة» مفادها أنه يجب على إسرائيل أولًا إبرام سلام مع الفلسطينيين قبل محاولة التوصل إلى سلام مع الدول العربية. وزعم أن اتفاقيات أبراهام لعام 2020 مع البحرين والمغرب والسودان والإمارات العربية المتحدة أثبتت خطأ هذه الفرضية.

وقال نتنياهو «يمكن للفلسطينيين الاستفادة من سلام أوسع. ويجب أن يكونوا جزءًا من هذه العملية. لكن لا ينبغي أن يكون لديهم حق النقض على العملية».

وأضاف أن «صنع السلام مع المزيد من الدول العربية سيزيد بالفعل من احتمالات صنع السلام بين إسرائيل والفلسطينيين».

صفقة سعودية قريبة

ووفقًا للموقع، ففي اجتماع مع الرئيس جو بايدن يوم الأربعاء في نيويورك، أعرب نتنياهو عن أمله في تحقيق التطبيع مع السعودية في المستقبل القريب. وكرر الرئيس الأمريكي مطالباته السابقة بأن تقوم إسرائيل بإيماءات مهمة تجاه الفلسطينيين، موضحًا أنه يجب على إسرائيل تغيير سياستها تجاه الفلسطينيين ليس فقط من أجل تحقيق السلام مع السعودية، ولكن أيضًا لتحسين حياة الفلسطينيين وتقريبهم إلى الدولة اليهودية.

وأكد أعضاء أحزاب الصهيونية الدينية والقوة اليهودية اليمينية المتطرفة، شركاء نتنياهو في الائتلاف، في الأسابيع القليلة الماضية أنهم لن يوافقوا على تنازلات كبيرة للفلسطينيين، مثل نقل أراضي الضفة الغربية من المنطقة ج (التي تسيطر عليها إسرائيل) إلى المنطقة ب (تسيطر عليها السلطة الفلسطينية وإسرائيل بشكل مشترك). ولن يوافقوا إلا على توفير بعض الفوائد الاقتصادية للفلسطينيين.

أرسل نتنياهو إلى إدارة بايدن رسالة واضحة بخطابه في الأمم المتحدة: مع حكومته الحالية، يمكنه فقط الذهاب بعيدًا في تنازل للفلسطينيين، لكن التطبيع مع السعودية لا ينبغي أن يتوقف على ذلك.

شرق أوسط جديد

وأشار الموقع إلى أن نتنياهو أشاد بثمار اتفاقات أبراهام والسلام المحتمل مع السعودية، وأشار إلى المبادرة الاقتصادية

التي نوقشت في قمة مجموعة العشرين في وقت سابق من هذا الشهر في نيودلهي لبناء ممر تجاري يمتد عبر شبه الجزيرة العربية على طول الطريق إلى البحر الأحمر والبحر المتوسط، ويربط بين الهند ودول الخليج.

وقال نتنياهو إن إسرائيل تقف على مفترق الطرق بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، مضيفًا: «اليوم، بينما نهدم جدران العداوة، يمكن أن تصبح إسرائيل جسرًا للسلام والازدهار بين هذه القارات». وقال إن السلام بين إسرائيل والسعودية «سيخلق حقا شرق أوسط جديد». وقال نتنياهو «بالعمل مع قيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، يمكننا تشكيل مستقبل من البركات العظيمة لجميع شعوبنا».

ونوّه الموقع إلى أن إشارة نتنياهو إلى «الشرق الأوسط الجديد» جديرة بالذكر من حيث أن المصطلح صاغه شمعون بيريز، رئيس الوزراء والرئيس الإسرائيلي وأحد مهندسي اتفاقيات أوسلو لعام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. في تلك الأيام، كان بيريز أحد أعداء نتنياهو السياسيين.

العصا والجزرة

بعد عرض الجزرة - أو ثمار السلام - من منصة الأمم المتحدة، لوّح نتنياهو بالعصا، محذرًا من أنه لا يمكن تحقيق السلام مع الفلسطينيين طالما استمرت القيادة الفلسطينية في «التشهير اللامحدود بالشعب اليهودي».

وقال: «يجب على الزعيم الفلسطيني محمود عباس التوقف عن نشر المؤامرات المروعة المعادية للسامية ضد الشعب اليهودي والدولة اليهودية. ويتعين على السلطة الفلسطينية أن تتوقف أيضا عن تمجيد المسلحين».

خلال خطاب نتنياهو، تظاهر مئات الإسرائيليين واليهود خارج مبنى الأمم المتحدة ضد خطة الإصلاح القضائي التي قدمتها حكومته، محذرين من أنها ستدمر ديمقراطية إسرائيل.

تايمز أوف إسرائيل: الرئيس الإيراني لا يرى أي عقبة أمام إقامة علاقات مع مصر

(إقليمي ودولي . تايمز أوف إسرائيل)

اهتمت صحيفة تايمز أوف إسرائيل بتصريحات الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بشأن تطور العلاقات المصرية الإيرانية.

ونقلت الصحيفة العبرية عن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي أنه لا يرى أي عائق أمام عودة العلاقات مع مصر التي انقطعت منذ عقود، وأشار إلى أن اجتماعًا في وقت سابق في نيويورك بين وزيري خارجية البلدين يمكن أن يكون بمثابة الخطوة الأولى على هذا الطريق.

وتحدث رئيسي في مؤتمر صحفي الأربعاء ليختتم حضوره في الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أن يعود إلى إيران.

وقال للصحفيين، بحسب بيان من الموقع الرسمي للرئاسة، إن «إيران لا ترى أي عقبة في إقامة علاقات مع مصر،

وقد أعلنت عن هذه المسألة للجانب المصري أيضًا».

خطوة مهمة

وتابع ريسي أن «اجتماع وزيري خارجية البلدين اليوم يمكن أن يكون أيضا فصلًا لبدء وإحياء العلاقات بين البلدين». وأضاف: «من أجل تعزيز العلاقات مع الجيران والدول الإسلامية، سنصافح بحرارة أي دولة تريد التعاون معنا».

وفي وقت سابق، استضاف وزير الخارجية المصري سامح شكري نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان على هامش الاجتماع العام السنوي الثامن والسبعين للأمم المتحدة.

تقلب العلاقات

وأشارت الصحيفة إلى أن مصر قطعت علاقاتها مع إيران في عهد أنور السادات العلاقات بعد الثورة الإسلامية عام 1979.

بعد الربيع العربي 2011 وانتخاب الرئيس المصري محمد مرسي، وهو إسلامي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، تطورت العلاقات مع إيران. ومع ذلك، أطاح الجيش عام 2013 بمرسي وتولى الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة، مما أدى على الفور إلى تهدئة التواصل مع طهران.

في وقت سابق من هذا العام، قال المرشد الأعلى لإيران إنه «يرحب» باستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع مصر.

كانت هناك مؤشرات متزايدة على احتمال استعادة مصر وإيران العلاقات، لا سيما مع وصول المملكة العربية السعودية وإيران إلى انفراجة في مارس بوساطة صينية بعد سنوات من التوترات. وتعتمد القاهرة على السعودية ودول الخليج العربية الغنية بالنفط للحصول على الدعم الاقتصادي.

وفي مؤتمره الصحفي الأربعاء، أشار رئيسي إلى تطورات إقليمية أخرى بما في ذلك جهود تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية، والتي وصفها بأنها «طعنة في الظهر» للفلسطينيين.

بلومبرج: مصر تبقي أسعار الفائدة دون تغيير بعد أن أظهر التضخم علامات التباطؤ

(اقتصاد . بلومبيرغ)

تابعت وكالة بلومبرج قرار لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق 21 سبتمبر2023 بالإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير.

وقالت الوكالة الأمريكية إن مصر أبقت أسعار الفائدة دون تغيير وسط مؤشرات على تراجع الضغوط التضخمية، ومن المرجح أن تمتنع عن المزيد من التشديد النقدي حتى تتمكن من خفض قيمة العملة الذي طال انتظاره.

تثبيت أسعار الفائدة

وقالت لجنة السياسة النقدية، يوم الخميس، إنها أبقت على سعر الفائدة على الودائع عند 19.25% وسعر الإقراض عند 20.25%. وقد توقع ثمانية من أصل 13 اقتصاديًا في استطلاع بلومبرج القرار توقعًا صحيحًا.

وقال محللون في بنك الإمارات دبي الوطني في تقرير «من المرجح أن تستمر الضغوط التضخمية في التراجع خلال الأشهر المقبلة».

وأشارت الوكالة إلى أن لجنة السياسة النقدية المصرية قالت في بيان مصاحب لقرارها إن الإحصاءات منذ اجتماعها في أغسطس، بما في ذلك أرقام التضخم، «تتماشى على نطاق واسع مع التوقعات». وتتمثل خطتها في «مواصلة تقييم التأثير التراكمي لسياسات التشديد التي أقرتها سابقًا ونقلها إلى الاقتصاد بطريقة تعتمد على البيانات».

ورفعت الهيئة التنظيمية أسعار الفائدة على نحو غير متوقع بمقدار 100 نقطة أساس الشهر الماضي، مما رفع تكاليف الاقتراض الرسمية إلى أعلى مستوى لها في البيانات التي تمتد إلى عام 2006، وأعلى من الذروة السابقة التي حدثت خلال أزمة العملة في 2016-2017.

وكان ذلك مفاجأة لأن المحافظ قال في وقت سابق من العام إن تشديد السياسة لن يفعل الكثير لاحتواء نمو الأسعار الذي قال إنه ينبع من مشكلات العرض. ولا تزال أسعار الفائدة في مصر من بين أكثر المعدلات سلبية في العالم عند تعديلها في ضوء التضخم.

ووفقًا للوكالة، وفي تذكير بالمخاطر التي تواجه مصر، قال بنك جيه بي مورجان تشيس إن البلاد وضعت تحت المراقبة السلبية لمؤشر سنداتها بسبب العقبات المادية التي أبلغ عنها المستثمرون بشأن إعادة العملة إلى الوطن. وأضاف أنه سيجري تقييم أهلية مصر للمؤشر خلال الأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة.

أراء الخبراء

وتنقل الوكالة عن زياد داود، كبير الاقتصاديين في الأسواق الناشئة، قوله «لقد فقد الجنيه المصري ما يقرب من نصف قيمته مقابل الدولار منذ مارس 2022. وقد لا يكون هذا هو نهاية المطاف. هناك ثلاثة أسباب على الأقل وراء احتمال خفض قيمة الجنيه مرة أخرى: مشكلة التمويل الخارجي الضخمة، ومصادر التمويل المحدودة، والتوقعات بأن العملة سوف تضعف مرة أخرى».

ويريد البنك المركزي الانتظار حتى تنتهي الزيادة المفاجئة في أسعار الفائدة، وفقًا لما ذكره محمد أبو باشا، رئيس بحوث الاقتصاد الكلي في المجموعة المالية هيرميس ومقرها القاهرة. وقال أبو باشا قبل صدور القرار إنه بينما واصلت أسعار المستهلك السنوية تسارعها خلال الشهرين الماضيين إلى مستويات قياسية، فإن الاتجاهات الشهرية «تشير بوضوح إلى تباطؤ الضغوط التضخمية».

تتحمل تكاليف المستهلكين في مصر العبء الأكبر من ثلاث تخفيضات في قيمة الجنيه منذ أوائل عام 2022. ويستهدف البنك المركزي تضخما يتراوح بين 5% و9% بحلول الربع الأخير من العام المقبل، وقالت الحكومة إن معالجة التكاليف المرتفعة هي أولوية قصوى.

الشهر الثاني من التباطؤ في أسعار المستهلكين الأساسية - المقياس الذي تستخدمه الهيئة التنظيمية الذي

/ moasher

يستبعد العناصر المتقلبة - يمكن أن يكون قد شجع أيضا التوقف المؤقت في تشديد السياسة النقدية يوم الخميس.

وقالت مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في بنك أبو ظبي التجاري، قبل اتخاذ القرار، إن هذه الأرقام قد تشير إلى أن الآثار التضخمية لانخفاض قيمة الجنيه قد بدأت تتلاشى.

لقد تجاوز معدل التضخم السنوي 30% خلال معظم هذا العام، وهو ما يمثل تحديًا لصانعي السياسات في الدولة التي يبلغ عدد سكانها 105 ملايين نسمة والتي تتعرض لضغوط للسماح بمزيد من المرونة في سعر الصرف لفتح الشرائح التالية من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار. ويتعين على السلطات أن تعمل على بناء احتياطيات كافية من النقد الأجنبي لإدارة أي انخفاض إضافي في قيمة العملة.

والآن، مع اقتراب الانتخابات التي من المتوقع أن يسعى فيها الرئيس عبد الفتاح السيسي لولاية ثالثة، يدرس المحللون تأثيرها على الجدول الزمني للإصلاحات التي قد تسبب المزيد من القلق للمستهلكين.

وقال السيسي في يونيو إن الشعب المصري لا يمكنه تحمل ارتفاعات إضافية في الأسعار ناجمة عن تخفيض قيمة العملة.

وقالت مونيكا مالك: «أي إصلاحات جوهرية، بما في ذلك تخفيض آخر ذي مغزى لقيمة الجنيه، لن تحدث على الأرجح إلا بعد الانتخابات».

سي إن إن: اتهام سناتور أمريكي بتلقي رشى لمساعدة رجال أعمال والحكومة المصرية

(ترجمات . CNN)

اهتمت الصحافة الأجنبية بتوجيه الادعاء الأمريكي يوم الجمعة اتهامات للسناتور الديمقراطي روبرت مينينديز وزوجته بقبول رشى تتعلق بثلاثة رجال أعمال في الولاية.

ونقلت وكالة رويترز عن ممثلي ادعاء اتحاديين في الولايات المتحدة يوم الجمعة أن السناتور الديمقراطي روبرت مينينديز، الذي يمثل ولاية نيوجيرزي، وزوجته متهمان بقبول رشى تتعلق بمساعدة رجال أعمال والحكومة المصرية.

واتهم مكتب المدعي العام في مانهاتن مينينديز وزوجته بقبول رشى بآلاف الدولارات مقابل استخدام سلطة ونفوذ مينينديز بوصفه عضوًا في مجلس الشيوخ من أجل حماية وإثراء رجال الأعمال الثلاثة ومساعدة الحكومة المصرية.

وقال ممثلو الادعاء إن الرشى شملت تلقي مبالغ مالية وسبائك ذهبية وسداد دفعات قرض عقاري وسيارة فاخرة وأشياء أخرى قيمة.

ويواجه مينينديز وزوجته نادين مينينديز ثلاث تهم جنائية لكل منهما تشمل التآمر لارتكاب جرائم الرشوة والاحتيال

والابتزاز. ولم يرد مكتبه حتى الآن على طلب للتعليق.

وشملت الاتهامات ثلاثة من رجال الأعمال، هم وائل حنا وخوسيه أوريبي وفريد ديبس.

وقال ممثلو الادعاء إن حنا، وهو مصري الأصل، رتب لتنظيم حفلات عشاء واجتماعات بين مينينديز ومسؤولين مصريين في عام 2018 ضغط خلالها المسؤولون على السيناتور الأمريكي بشأن وضع المساعدات العسكرية الأمريكية. وقال ممثلو الادعاء إن حنا أدرج نادين مينينديز في المقابل على جدول رواتب شركته.

حماية بمساعدة مصرية

ووفقًا لشبكة سي إن إن، فقد اتُهم السناتور الديمقراطي عن ولاية نيو جيرسي يوم الجمعة بارتكاب جرائم تتعلق بالفساد. ويواجه السناتور الكبير ثلاث جرائم مزعومة، بما في ذلك كونه الطرف المتلقي لرشى. وقال ممثلو الادعاء الفيدراليون إن التحقيق لا يزال جاريا وشجعوا الأفراد الذين لديهم معلومات للإدلاء بها.

مينينديز وزوجته نادين أرسلانيان مينينديز متهمان بقبول «مئات الآلاف من الدولارات رشى» مقابل نفوذ السناتور الديمقراطي، وفقًا للائحة اتهام فيدرالية. وتزعم الحكومة أن الرشاوى تضمنت سبائك ذهبية والنقد ومدفوعات الرهن العقاري وسيارة فاخرة.

وبحسب الشبكة الامريكية، فقد اتصلت وزارة الزراعة الأمريكية في عام 2019 بمصر للاعتراض على منح رجل الأعمال، وائل حنا، حقوق الاحتكار المتعلقة بتوريد اللحوم الحلال إلى الولايات المتحدة.

ومع ذلك، التقى حنا بمينينديز في مكتبه مع آخرين، بمن فيهم مسؤول مخابرات مصري، في مايو 2019، طالبًا المساعدة في مواجهة معارضة الوكالة الأمريكية. وقالت لائحة الاتهام إن المجموعة ذهبت إلى مطعم ستيك هاوس بواشنطن العاصمة لتناول العشاء في ذلك المساء.

بعد يومين، زُعم أن مينينديز اتصل بمسؤول في وزارة الزراعة، وطلب منهم التوقف عن معارضة مشروع حنا.

تقديم معلومات حساسة

وفي تغطيته، قال موقع المونيتور الأمريكي السناتور الأمريكي بوب مينينديز يواجه اتهامات فساد فيدرالية بزعم تلقيه رشى من الحكومة المصرية.

وجاء في لائحة الاتهام الصادرة عن مكتب المدعي العام الأمريكي للمنطقة الجنوبية لنيويورك التي ظهرت يوم الجمعة «من بين إجراءات أخرى، قدم مينينديز معلومات حساسة واتخذ خطوات أخرى ساعدت حكومة مصر سرًا». وزعم المدعون على وجه التحديد أن السناتور ضغط على مسؤول حكومي أمريكي لحماية المصالح التجارية لحنا.

علاقة فاسدة

بدورها قالت صحيفة الإندبندنت إن الادعاء الأمريكي إن السيناتور وزوجته تمتعا «بعلاقة فاسدة» مع شركائهما من رجال الأعمال في نيوجيرسي لقبول رشى بمئات الآلاف من الدولارات من عام 2018 على الأقل حتى حوالي عام 2022 مقابل مجموعة واسعة من المخططات المزعومة، بما في ذلك تقديم معلومات حكومية حساسة سرًا إلى مصر والتأثير على التحقيقات الجنائية.

صادرت السلطات ما قيمته 100 ألف دولار من سبائك الذهب وأكثر من 480 ألف دولار نقدًا، معظمها محشو في مظاريف ومخبأة في ملابس وخزائن في منزلهما وبنكهما، وفقًا للائحة الاتهام.

وتزعم لائحة الاتهام أن زوجة مينينديز ورجل الأعمال حنا سعيا إلى تقديم مسؤولي المخابرات والجيش المصريين إلى السناتور لغرض «إبرام وترسيخ اتفاقية فاسدة» بمساعدة رجل الاعمال دايبس وأوريبي باستخدام آلاف الدولارات في شكل رشاوى، في مقابل انتهاكات السيد مينينديز لواجبه لصالح حكومة مصر - بما في ذلك الدعم المالي للجيش المصري.

انتقاد للقاهرة

من جانبه، قال موقع بوليتيكو إن المدعين العامين في الولايات المتحدة يزعمون علنًا، في انتقاد للقاهرة، أن السناتور استخدم نفوذه لصالح مصر.

يزعم المدعون الفيدراليون أن السناتور بوب مينينديز استخدم منصبه بوصفه رئيسًا للجنة العلاقات الخارجية لمساعدة مصر على الاستمرار في تلقي ملايين الدولارات من المنح الحكومية الأمريكية لشراء معدات عسكرية أمريكية على الرغم من المخاوف الحقوقية التي كان من الممكن أن تجمد التمويل.

وجاء في لائحة الاتهام: «تضمنت هذه الرشاوى نقدًا، وذهبًا، ومدفوعات لرهن عقاري، وتعويضًا عن وظيفة منخفضة أو غير مرئية، وسيارة فاخرة، وأشياء أخرى ذات قيمة».

يزعم المدعون العامون في المنطقة الجنوبية لنيويورك أن الديموقراطي من نيوجيرسي قدم معلومات حساسة حول الدبلوماسيين الأمريكيين في القاهرة «التي ساعدت سرًا حكومة مصر» و «نصح بشكل غير لائق وضغط» على مسؤول زراعي أمريكي لحماية عقد حنا ليكون المزود الحصري للحوم الحلال لمصر، بحسب لائحة الاتهام.

وأشار الموقع إلى أن مينينديز ورغم أنه غالبًا ما كان منتقدًا علنيًا للحكومة المصرية، إلا أنه، وبدءًا من منتصف عام 2018، أقام علاقات وثيقة سرية مع المسؤولين ورجال الأعمال المصريين وشارك بسهولة معلومات حساسة مع شركائه حول السياسة الأمريكية تجاه القاهرة.

الضغط لرفع الحظر على المساعدات

وقالت صحيفة تايمزأوف إسرائيل إن ممثلي الادعاء زعموا أن مينينديز اتخذ إجراءات متكررة لصالح مصر على الرغم من شكوك الحكومة الأمريكية بشأن سجل حقوق الإنسان في مصر والذي دفع الكونجرس في السنوات الأخيرة إلى فرض قيود على المساعدات. وتقول لائحة الاتهام إن خطواته تشمل كتابة رسالة وهمية لزملائه من أعضاء مجلس الشيوخ لتشجيعهم على رفع الحظر عن مساعدات بقيمة 300 مليون دولار لمصر، بالإضافة إلى نقل معلومات غير علنية إلى المسؤولين المصريين حول القضايا العسكرية.

نفي السيناتور

ولفتت مجلة ريسبونسبيل ستيتكرافت التابعة لمعهد كوينسي إلى أن من بين أهم الاتهامات الادعاء بأن مينينديز شخصيًا كتب رسالة في عام 2018 للمسؤولين المصريين لاستخدامها في جهود الضغط لإقناع أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكيين الآخرين بالإفراج عن 300 مليون دولار من المساعدات لمصر.

ونفى مينينديز في بيان له هذه المزاعم ووصفها بأنها لا أساس لها من الصحة، وادعى أنها من عمل قوى خفية حاولت مراراً إسكات صوته واغتياله سياسياً.

وعلى الرغم من بيان السيناتور، تفيد تقارير أن السيناتور سيتنحى عن دوره رئيساً للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ.

وتأتي هذه المزاعم وسط مخاوف متزايدة بشأن مدى انتشار النفوذ الأجنبي في الولايات المتحدة. وكما أفاد نيك كليفلاند ستاوت في تقرير للمجلة العام الماضي، فقد واصل عديد من المسؤولين السابقين الضغط من أجل مصر، بما في ذلك للنائبة نانسي بيلوسي. وخلص تقرير أصدره بن فريمان من معهد كوينسي عام 2020 إلى أن الدول الأجنبية قدمت ما لا يقل عن 175 مليون دولار لمراكز الأبحاث الأمريكية.